المحور الخامس: المحاسبة وحوكمة الشركات

تعتبر المحاسبة وذلك حسب مجمع المحاسبة الأمريكي للمحاسبة على أنها نظام للمعلومات منذ الستينات من القرن العشرين ، وهذا الأخير مبني على مدخل ذو طبيعة رياضية، ومنه فهو يجمع البيانات المعرفية جيدا ثم يقوم باستخدامها عن طريق التحليل الرياضي والبرمجة،[1] .

أولا :خصائص المعلومات المحاسبية

ان المعلومات المحاسبية عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي وهو المعلومات من خلال المعالجة المحاسبية ،لذلك يجب توافر مجموعة من الخصائص لتكون المعلومة المحاسبية قابلة للاستخدام في عملية اتخاذ القرارات حيث نورد هذه الخصائص في النقاط التالية:[2]

- الملائمة: أي ضرورة وجود علاقة وطيدة بين المعلومات المحاسبية والأهداف التي تعد من أجلها ، أي تكون ذات علاقة مباشرة باتخاذ القرارات.
- امكانية الوثوق والاعتماد عليها : وهذا من خلال توفرها على درجة عالية من الأمانة.
- حيادية المعلومات للمقارنة: وتتيح هذه الخاصية امكانية استخدام المعلومات المحاسبية في تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المنشآت للوقوف على الاتجاهات المناسبة لعملية تقييم الأداء وتقييم المراكز المالية ، وبالتالي دعم عملية اتخاذ القرار المناسب.
- قابلية المعلومة للفهم ، ويقصد بذلك الفهم السهل للمعلومة من طرف المستخدمين حيث يتوقف ذلك على طبيعة البيانات وكيفية عرضها بالإضافة الى قدرات المستخدمين لها.
- التوقيت الملائم : أي تقديم المعلومات في الوقت المناسب عند الحاجة اليها وذلك لإتاحة الفرصة لفحصها وادراج الملاحظات عليها وتسهيل عملية اتخاذ القرار.
- الأهمية النسبية والافصاح الأمثل: يرتبط هذان المفهومان ببعضهما وذلك لأن المعلومات الهامة يجدر الافصاح عنها مقارنة بالمعلومات غير الهامة والتي عادة لا يتم الافصاح عنها. ومنه يتعين أن تفصح القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها على كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية ، حيث يتم تحديد أهميتها منة طرف المستخدمين لهذه القوائم بالتعرف على ما يحتاجونه من معلومات.

الافصاح المحاسبي: ويقصد به تقديم المعلومة المحاسبية من خلال القوائم المالية والتي تختلف باختلاف المنفعة المراد تحقيقها ، وباختلاف مستخدميها لذلك فانه من الضروري دراسة الحاجة الى هذه المعلومات المحاسبية وتحديد العوامل التي تؤثر فيها والتي تساهم في تطوير عملية الافصاح المحاسبي .[1]

كما يعرف على أنه عملية اظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل.[2]

جودة المعلومة المحاسبية: ونقصد بها مدى مصداقية المعلومة المستخدمة في التقارير المالية وما مدى أهميتها بالنسبة لمستخدميها، ولتوفر ذلك يجب خلوها من أي تحريف أو تضليل. وأن يتم وضعها بناءا على مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ومنه فجودة المعلومة المحاسبية تتوفر على كل الخصائص السابقة الذكر.

ثانيا:علاقة حوكمة الشركات بالمحاسبة

---

[1] القاضي حسين،**المحاسبة الدولية**،الطبعة الأولى،دار الثقافة،عمان،الأردن،2000،ص.23.

[2] وليد ناجي الجيلالي ، حسين عبد الجليل آل غزاوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية** ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2015، ص-ص.63-67.

[1] التهميش من الملتقى

[2] التهميش من المداخلة

هناك علاقة مباشرة ومزدوجة ما بين المفهومين، المحاسبة والتدقيق من جهة وحوكمة الشركات من جهة ثانية، فوجود نظام جيد للمحاسبة والتدقيق يعبر عن ضمان توفر معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص معينة بما يتضمن المصداقية والموثوقية والملاءمة والموضوعية والشفافية والافصاح وأن تكون مفيدة وتخدم اتخاذ قرارات إدارية ومالية صائبة، كما يساهم وجود نظام للتدقيق في دعم آليات الرقابة ورصد الأخطاء واكتشافها ومن ثم تصحيحها، ويعتبر نظام التدقيق الجيد آلية فعالة من آليات حوكمة الشركات ووسيلة لضمان ممارسات عادلة ، وذلك عن طريق جودة التقارير المالية التي يتم إعدادها وتشاركها بعدالة ما بين مختلف الأطراف وأصحاب المصالح، ويؤدي ذلك لتحسين عملية التواصل المالي التي تعتبر أداة لخلق القيمة، فالمعلومة الجيدة تعطي ثقة وتنتج قرارات حكيمة، لأن كل خطأ في المعلومة المحاسبية والمالية سيكون له تأثير مباشر على الأداء الكلي.

في الجزائر: كان هناك الكثير من الجهود الإصلاحية في المجال المحاسبي وحوكمة الشركات، منها تغيير المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 إلى نظام المالي المحاسبي SCF، إضافة إلى انشاء الهيئة الوطنية للفساد، وميثاق الحكم الراشد 2009، اصلاح محاسبة الدولة....